مجلة الرائد

العدد : ٢١٣ الموافق في جمادى الثاني ١٤٢٠ هجري ١٠ / ١٩٩٩ ميلادي

عنوان المقال : إلى أين تتجه اندونيسيا ؟!	بقلم : أ.عبد الله هارون

منذ مدة والمظاهرات والإضرابات في إندونيسيا تتجدد ، ولقد تسارعت الأحداث في الشهور الأخيرة مما جعل المسلم الحريص على إخوانه في إندونيسيا يطرح السؤال : ماذا بعد الذي يحدث في إندونيسيا ؟ . ولتقريب الإجابة على مثل هذا السؤال أنبه القارئ الكريم إلى ما يلي :

أولاً : الانتخابات العامة :

بدأت الانتخابات العامة في إندونيسيا يوم ١٩٩٩/٦/٧م واستمرت مدة شهرين تقريباً ، حيث أعلن الرئيس « حبيبي » في أول الشهر الماضي أن : الانتخابات صحيحة وملزمة . والملفت للنظر في هذه الانتخابات :

١. أن وصفها عدد من المراقبين بأنها ديمقراطية وأن أندونيسيا تعد ثالث دولة « ديمقراطية » من حيث عدد السكان ، فهو يبلغ ٢٢٠ مليون نسمة . فهي تأتي بعد الهند والولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كانت هذه الانتخابات ليست حاسمة في تقرير المستقبل السياسي للبلاد . إذ أن النظام في إندونيسيا نظام رئاسي يعطي رئيس الدولة سلطات وصلاحيات كبيرة ، فضلاً عن ضرورة إجراء انتخابات محلية وإقليمية لاختيار الأعضاء التكميليين ، حيث أن نتائج الانتخابات التي تمت أتت بـ ٤٦٢ عضوا في مجلس الشعب الاستشاري وهناك ٢٣٧ عضواً آخرين لتمثيل الأقاليم وشرائح من المجتمع المدني والجيش .

٢. لأول مرة في تاريخ إندونيسيا – وربما في تاريخ البلاد العربية والإسلامية – يُعلن فيها فوز حزب معارض للنظام الحاكم ولا تُلغى الانتخابات أو يتدخل الجيش لإيقاف نتائجها ، ولعل هذا الحدث هو الذي جعل بعض الإندونيسيين يقول : إن إندونيسيا تدخل مرحلة جديدة في تاريخها هي مرحلة " التحرر الثاني " بعد استقلالها عن هولندا واليابان سنة ١٩٥٠م . إذ أنه من المعلوم أن الحياة النيابية في إندونيسيا تعطلت منذ سنة ١٩٥٧م حيث حولها سوهارتو إلى نظام استبدادي يقوم على مؤسسة الأسرة الواحدة وطائفة المنتفعين بوجودها ، واستمر هذا الحكم حتى حدث الانهيار الشعبي الذي ألهبت حماسته جماهير الطلاب ، فذهب سوهارتو وخلفه الرئيس الحالي بحر الدين حبيبي ، والذي يحاول إرساء حياة سياسية تستند إلى مؤسسات يشارك الشعب في تكوينها ، ولكننا لا نستطيع أن نحكم على النتائج إلا بعد استكمال المؤسسات .

ثانياً : نوعية التحول السياسي المتوقع

يمكن التعرف على هذه النوعية بمعرفة المقدمات التي اتخذت وتحليل الواقع السياسي الذي ظهرت بوادره حتى الآن كما يلي :

١. تمت الانتخابات العامة على أساس قوائم حزبية ، يشترط لدخول كل حزب منها للمجلس الاستشاري أن يحصل على نسبة ٦% من أصوات الناخبين ، والذين لهم حق التصويت ١٢٧ مليون ناخب ، وقد دخل الانتخابات ٤٨ حزباً سياسياً بمشاركة ١١ ألف مرشح ، وقد نجح ١٩ حزباً في الحصول على النسبة المطلوبة .

٢. الأحزاب االإسلامية التي دخلت الانتخابات ليس لديها مشروع إسلامي يصلح أن يكون بديلا لنظام الحكم العلماني القائم ، بل إن كثيراً من الأطروحات التي عرضتها الأحزاب الإسلامية تتضمن أفكاراً تناقض الإسلام ، وأهم المطالب التي طرحت تمثلت في إقامة دولة يشيع فيها الإيمان والقيم والمبادئ الأخلاقية ، دون اعتبار الإسلام مرجعية التشريع وسن القوانين ، كما أن موقفها من الغرب والكيان الصهيوني هي نفس مواقف الأحزاب الأخرى غير الإسلامية.

٣. الظاهر من كل الخطوات التي اتخذت حتى الآن أن ما يحدث في إندونيسيا إنما هو محاولة إصلاح جزئي من داخل النظام الحاكم نفسه ، وليس تغييراً حقيقياً ، وقد تم استجابة لغضبة الجماهير ، وقد ساعد على ذلك عدم وجود مشروع حضاري بديل لا من قبل الأحزاب الإسلامية ولا من قبل أحزاب المعارضة الأخرى ، مما دفع بالرئيس حبيبي إلى استغلال هذا الوضع ، بعد أن تسلم الحكم ، وأعلن محاكمة عائلة سوهارتو ، ثم أتبع ذلك بهذه الخطوات الإصلاحية الجزئية ، ولكن المراقب لما يحدث يحق له أن يعجب ، إذ أنه لا يجد أفكاراً وبرامج سياسية متكاملة واضحة المعالم والمرجعية .

٤. كان للاستفتاء الذي تم في تيمور الشرقية نتائج غير مقبولة عند قطاع كبير من فئات الشعب الإندونيسي وشرائحه ولذلك اندلعت المظاهرات المعارضة لموقف الرئيس حبيبي المؤيد لانتشار قوات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ، ولا يعرف بعد ما ستسفر عنه هذه المظاهرات ، إذ أن النظام يستخدم أسلوب القمع دون اللجوء إلى الحوار مع المعارضين !!

ثالثاً : خلاصة وبيان : مما سبق يتبين الآتي:

١. ما تم حتى الآن عبارة عن خطوات إصلاحية جزئية من داخل النظام ، ولا يمكن التنبؤ بالنتائج التي ستنتهي إليها ، لعدم وجود مشروع متكامل أو حتى إطار عام لمشروع ، مما يجعل المراقب يقرر

أن إندونيسيا لم تتخذ الأسباب والخطوات الواقعية للنهوض بالبلاد من هذا الواقع المستنقعي الذي تكون خلال أكثر من أربعين سنة من الاستبداد والفساد .

٢. من شهر نوفمبر ١٩٩٩م وبعد استكمال تكوين مجلس الشعب الاستشاري والذي يبلغ عدد أعضائه ٧٠٠ عضواً ستتم عملية انتخاب رئيس البلاد والذي يتمتع – كما سبقت الإشارة – بصلاحيات وسلطات واسعة ، ومن أبرز المرشحين لهذا المنصب الرئيس الحالي حبيبي .

٣. يمكن أن يكون للأحزاب الإسلامية تأثير في طرح رئيس جديد أو تثبيت الرئيس الحالي – إذا تكتلت وتوحدت ، الأمر المستبعد عند كثير من المحللين ، فضلاً عن أن هذه الأحزاب عاجزة عن تقديم أو المشاركة في مشروع إسلامي حضاري واضح المعالم والمرجعية .

٤. الجهة التي تملك واقعياً الحسم الحقيقي في المستقبل السياسي لإندونيسيا هي الجيش ، فهو الذي يحسم الأمر عند الضرورة ، كما أنه قادر عن طريق عدد المقاعد التي يحتلها في المجلس الاستشاري وهي ٣٨ مقعداً أن ، يقوم بعملية ترجيح للرئيس المطلوب .

ونخلص من ذلك بأن إندونيسيا ما زالت حتى الآن لم تتخذ الأسباب للخروج من وهدتها ، ونسأل الله تعالى أن يمكن المخلصين في القريب العاجل من الوصول بأندونيسيا إلى ما يحقق الخير للعباد في الدنيا والآخرة .